الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى 2022 - 2027
الدورة التشريعية الثانية 2023 - 2024

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

* **تاريخ الاجتماع:** الأربعاء 24 جويلية 2024

* **جدول الأعمال:**

- الاستماع إلى وزيرة التجهيز والإسكان وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والمديرة العامة بالنيابة لصندوق الودائع والامانات حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية (عدد 2024/61)،

- الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف (عدد 2024/62).

* **الحضور:**

- الحاضرون: (10)
- الغائبون: (04)
- المعتذرون: (01)
- الحاضرون من غير الأعضاء: (07)

* **ساعة افتتاح الجلسة:** الساعة العاشرة صباحا و05 دقائق.

* **ساعة اختتام الجلسة:** الساعة الثالثة و55 دقيقة بعد الظهر.

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 24 جويلية 2024 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والمديرة العامة لصندوق الودائع والأمانات.

وفي مستهل الجلسة، بيّنت السيدة الوزيرة أن مشروع الرواق الاستراتيجي الاقتصادي الرابط بين القصرين وصفاقس عبر ولايات سيدي بوزيد والقيروان يندرج في إطار تنفيذ سياسة الدولة للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات، حيث تم إقرار دراسة وإنجاز أروقة اقتصادية من شأنها المساهمة في رفع أداء النشاط الاقتصادي بالجهات الداخلية وتحسين ربطها بالأقطاب التنموية الصناعية والساحلية وبالموانئ والطرقات السيارة على غرار الطريق السيارة أ 1 الرابطة بين تونس ورأس الجدير والطريق السيارة للوسط والجنوب الغربي (تونس ـ جلمة ـ سيدي بوزيد ـ قفصة وجلمة ـ القصرين) وذلك لتشجيع الاستثمار بها وبالتالي خلق المزيد من فرص التشغيل.

وبينت أن مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابط بين القصرين وصفاقس عبر ولايات سيدي بوزيد والقيروان، يعتبر الرواق الاقتصادي ذا الأولوية من جملة الأروقة الجاري دراستها وهو مشروع مدرج ضمن مخطط التنمية 2023 ـ 2025 وتقدر كلفته الجملية بحوالي 1475 مليون دينار بتمويل مشترك بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للاستثمار.

وأوضحت أن هذا المشروع يمثل أحد الأروقة الاقتصادية التي تعمل وزارة التجهيز والإسكان على إنجازها في إطار استراتيجيتها لما لها من أهمية في ربط الولايات الداخلية بالأقطاب التنموية الصناعية والساحلية مما سينعكس إيجابا على فك عزلة هذه الولايات ودعم حركتها الاقتصادية بالإضافة إلى العمل على تأمين ربط هذه الولايات بالحدود الجزائرية على مستوى معبر بوشبكة بهدف تعزيز التبادلات التجارية بين البلدين.

ولمزيد تثمين مردودية المشروع، تم إدراج مشاريع متصلة بالمكون الأساسي لهذا المشروع، تتمثل في تهيئة 115,4 كم من المسالك الريفية المتواجدة في محيطه وذلك قصد ربطها بشبكة الطرقات المرقمة مما سيساهم في تطوير مردودية الإنتاج الفلاحي وحسن توزيعه وتحسين ظروف عيش المواطنين وتسهيل وصولهم إلى مراكز المدن، بالإضافة إلى برمجة تهيئة المدخل المؤدي إلى شركة أسواق الإنتاج بالوسط على طول 2 كم ممّا سيساهم في تأهيل مسلك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري وتثمين المنتوج الفلاحي وتحسين جودة الإنتاج والإنتاجية في إقليم الوسط الغربي.

وتعرضت السيدة الوزيرة إلى مشروع الرواق الداعم للتنمية الاقتصادية والمتمثل في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مدينتي القصرين وصفاقس عبر ولايات سيدي بوزيد والقيروان. وبيّنت أن مشاريع الأروقة الاستراتيجية الاقتصادية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب

الاقتصادية الساحلية (ربط شرق-غرب) تندرج ضمن المشاريع المحورية لوزارة التجهيز والإسكان وذلك للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات. وأفادت أن أهم الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وبالتالي خلق المزيد من فرص التشغيل،
- تحسين ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات،
- تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية وبين البلدان الثلاث المغاربية تونس والجزائر وليبيا من ناحية أخرى،
- تنشيط حركة الصادرات المتأتّية من الولايات الداخلية نحو البلدان المجاورة،
- تعزيز إدماج الولايات الداخلية المعنية في الدورة الاقتصادية.

وأفادت أنه في إطار استراتيجية الوزارة المتعلقة بإنجاز الأروقة الاقتصادية وبناء على نتائج دراسات الجدوى التي تم القيام بها سابقا، تم تحديد الأروقة ذات الأولوية وهي مشاريع الأروقة الاقتصادية المتعلقة بالطرق الوطنية 13 و14 و15 و16.

وقدّمت معطيات حول مشروع الرواق الاقتصادي الرابط بين القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان موضوع هذا القرض. كما استعرضت جوانب المكوّن الثانوي وهي بعض مشاريع متصلة، حيث سيتم تهيئة 115,4 كلم من المسالك الريفية موزعة على 3 ولايات: 28,5 كلم بصفاقس، 39,5 كلم بسيدي بوزيد و47,4 كلم بالقصرين، بالإضافة إلى الطريق الرابطة بين منصة سوق الإنتاج بالوسط والطريق الوطنية رقم 13 بطول 2 كم.

وتعرّضت لمكونات المشروع الذي يبلغ طوله الجملي 181 كلم موزع على 8 أقساط: 3 أقساط بولاية صفاقس، 3 أقساط بولاية سيدي بوزيد والقيروان وقسطين بولاية القصرين، ويتراوح طول كل قسط بين 18 و28 كم. وبيّنت أنه سيتم مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 إلى 2x2 مسالك وإنجاز منشآت مائية لتصريف مياه الأمطار وإنجاز 3 جسور على وادي سبيطلة والحطب وأم بحر، إضافة إلى إنجاز عدد 2 جسور على مستوى الطريق السيارة أ1 بمنزل شاكر وعلى السكة الحديدية بسبيطلة وإنجاز طرقات حزامية على مستوى المدن التالية: منزل شاكر، أولاد حفوز، لسودة وسبالة أولاد عسكر، علاوة إلى تحويل شبكات المستلزمين العموميين وتهيئة مفترقات دائرية وتنوير عمومي.

كما أفادت أنه سيتم تمويل الأقساط من 1 إلى 5 من قبل البنك الأوروبي للاستثمار بطول 116,33 كلم في حين سيتولى البنك دولي تمويل الأقساط من 6 إلى 8 بطول 64,67 كلم. وبخصوص

المكون الثانوي، فهو حاليا في مرحلة إعداد الدراسات الفنية وسيتم الإعلان عن طلب العروض خلال سنة 2025 وانطلاق الأشغال في موفى سنة 2025 وستبلغ مدة الإنجاز 18 شهرا.

ثم قدّمت بيانات حول تمويل مشروع الرواق الاقتصادي للطريق الوطنية رقم 13:

ـ ميزانية الدولة بقيمة 317,4 مليون دينار.

ـ قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 203 مليون يورو موزعة كما يلي: 155 مليون يورو لتمويل الأقساط أعداد 6 و7 و8 من المكون الأساسي للمشروع (مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13) و30.4 مليون يورو لتمويل المكون الثانوي (المشاريع المتصلة) و13 مليون يورو لتمويل صندوق الودائع والأمانات و4,092 مليون يورو مساندة فنية.

ـ قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 210 مليون يورو لتمويل الأقساط أعدد 1 و2 و3 و4 و5 من المكون الأساسي للمشروع (مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13).

وتقدّر تكلفة المكون الأساسي للمشروع (مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13) بـ 1475 مليون دينار وتكلفة المكون الثانوي (المشاريع المتصلة) بـ 101,5 مليون دينار والمساندة الفنية بـ 13,6 مليون دينار.

واستعرضت تقدم إنجاز المشروع والجدول الزمني المعتمد، حيث أوضحت أنه تم الانتهاء من الدراسات الفنية والدراسات البيئية وإعادة الإيواء للمشروع وسيتم الإعلان عن طلب العروض قبل موفى سنة 2024 وتبلغ مدّة الإنجاز 36 شهرا. وتعرضت لتقدم تحرير حوزة المشروع، حيث أن الاختبارات الميدانية للعقارات بالنسبة لكافة الولايات تمّت وكذلك الشأن بالنسبة لأعمال النشر من قبل اللجان الجهوية للاستقصاء والمصالحة بكافة الولايات.

وخلال النقاش، ثمّن النواب مشروع هذا القانون الذي يندرج في إطار استراتيجية الدولة الرامية إلى ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية المدرجة ضمن مخطط التنمية 2023.2025 من خلال تنفيذ برنامج الأروقة الاستراتيجية التي تعتبر من أهم العوامل لتنشيط الدورة الاقتصادية في الجهات، على غرار العديد من التجارب المقارنة الرائدة في هذا المجال مثل التجربة الألمانية.

كما ثمنوا وضوح ودقة المعطيات المقدمة في العرض وخاصة استراتيجية الوزارة في التعاطي مع المشاريع التنموية من حيث الإنجاز ومعالجة الإشكاليات العقارية في إطار خطة عمل استراتيجية تنبني على رؤية ومعطيات واضحة.

واستفسر النواب عن عرض مشروع القانون المتعلق بتمويل الجزء المتبقي (سيدي بوزيد ـ صفاقس) والذي سيموله البنك الأوروبي للاستثمار، وعن المقاييس المعتمدة في إعداد دراسات

الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المتعلقة بالطرقات ومدى تأثيرها الإيجابي على المواطن وفك عزلة الجهات والانسجام مع التقسيم الإداري الجديد للأقاليم.

وتطرقوا إلى التأخير الكبير في الشروع في إنجاز مثل هذه المشاريع التنموية الكبرى والذي يتسبّب في طول مدّة الإنجاز ويكبّد الدولة خسائر. وتعرضوا كذلك للإشكاليات اللوجستية والعقارية بسبب سوء الحوكمة والتصرف الرشيد، والتي تحول دون استكمال إنجاز عدد كبير من المشاريع المعطلة والمتعلقة خاصة بالبنية التحتية والطرقات السيارة بعدد من الجهات الداخلية.

ومن جهة أخرى، ثمّنوا استراتيجية الوزارة في ربط الأروقة الداعمة للتنمية الاقتصادية بالجسور والمطارات والموانئ والمستشفيات مما من شأنه تنشيط الحركية الاقتصادية وتقريب أهم المرافق العمومية من المواطن والحد من الفوارق بين الجهات، وخاصة الحدّ من الاقتصاد الموازي وما له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن الجزء الثاني الذي سيتم تمويله من قبل البنك الأوروبي للاستثمار لم يتم إمضاؤه إلى حدّ هذا التاريخ ولم يتم عرضه على مجلس الوزراء، وأضافت أنه من الأفضل الشّروع في إنجاز الجزء الأول من المشروع احتراما للالتزامات مع المموّل، وستقدّم التوضيحات اللازمة عند إحالة مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل في شأنه على مجلس نواب الشعب.

هذا، وقدّمت توضيحات إضافية حول مشروع الرواق الاقتصادي موضوع مشروع هذا القانون وطول الأجزاء حسب الولايات المعنية، مشيرة إلى أن الاستراتيجية الحالية للوزارة ترتكز على تحرير الحوزة العقارية التي تعتبر من أهم العراقيل التي يمكن أن تعطل الشروع في إنجاز مثل هذه المشاريع.

وأكّدت أن كل المشاريع يتم إنجازها بطريقة علمية بعد القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية الضرورية ودراسات التأثيرات على المحيط والدراسات الاجتماعية ومعاينات فنية ميدانية من قبل مختصين والقيام بالاستشارات العمومية اللازمة على مستوى المعتمديات مع المجتمع المدني والعديد من الأطراف المتدخلة، مؤكدة أن هذه الدراسات تعتبر من أهم الشروط التي يجب توفرها للحصول على التمويلات اللازمة من المانحين.

وأشارت في هذا الصدد إلى أن الوزارة منفتحة على كل الملاحظات وتوصيات نواب الجهة بخصوص المتطلبات والحاجيات الواقعية لمتساكني الجهة، كما أن الوزارة اعتمدت آلية تصرّف في الشكاوى يتم من خلالها الإجابة الفورية على كل التساؤلات.

وبيّنت أنه من أهم الإشكاليات المتعلقة بالتأخير وتعطل إنجاز المشاريع التنموية على مستوى الجهات هو عدم توفّر التمويلات اللازمة، بالإضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بالمقاولين الذين يعانون

من صعوبات مالية. وأفادت أن مصلحة المشروع والمصلحة الوطنية تقتضيان العمل على إيجاد توازن يضمن المحافظة على نسيج المقاولات من جهة والحرص على ضبطهم بالآجال واتخاذ التدابير اللازمة في حالات التقاعس من جهة أخرى. هذا، وتعرضت كذلك للمخطط المديري للتنمية لتطوير الموانئ والجسور والسكك الحديدية والطرقات السيارة والطرق الحزامية.

ولدى تدخلها، أفادت السيدة المديرة العامة لصندوق الودائع والأمانات أن الصندوق يتدخل إما بصفة مباشرة لتمويل المشاريع العمومية الكبرى أو بصفة غير مباشرة عن طريق تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة. وأوضحت أن المكون الاقتصادي للمشروع سيكون له تأثيرا اقتصاديا هاما خاصة في الجهات الداخلية. وبيّنت أن الصندوق يموّل المشاريع الكبرى، وسيمول مشروع الرواق الاقتصادي بتخصيص مبلغ له، وقام الصندوق بزيارات ميدانية لولايتي سيدي بوزيد والقصرين وتم تبادل الآراء والاستشارات مع كل الأطراف المعنية بإنجاز المشاريع. وأضافت أنه سيتم القيام بمرافقة فنية للمستثمرين في الجهات والإحاطة اللازمة لاستكمال تمويل المشاريع من خلال التنسيق والتواصل مع البنوك.

من جهتها، أوضحت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن المشروع يندرج في إطار تجسيم استراتيجية وزارة النقل ووزارة التجهيز والإسكان وفي إطار المخطط التنموي الحالي الذي يقوم خاصة على توسيع شبكة الطرقات السيارة وتقوية شبكة الطرقات المرقمة والعناية بالمسالك الريفية. وأضافت أنه تم التنسيق مع كل الأطراف المعنية لتجسيد الاتفاق حول تمويل المشروع الاستثماري. وجدّدت تأكيدها أن دخول الاتفاقية حيز النفاذ سيكون في شهر أوت.

ثم واصلت اللجنة الجلسة واستمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 22 ماي 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة بولاية الكاف.

وفي بداية الجلسة، أكّد رئيس اللجنة على ضرورة النهوض بالاستثمار لتحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي وبين أنه نظرا لمحدودية مواردنا الذاتية فإن الاقتراض للاستثمار يعتبر أمر طبيعيا. وفي هذا الإطار ثمن القروض الاستثمارية عكس القروض الموجه لدعم الميزانية والاستهلاك باعتبار أثارها على الأجيال القادمة. كما أكّد على ضرورة وضع استراتيجية متكاملة وطويلة المدى ليتم استعمال هذه القروض في المشاريع المخصصة لها في إطار رؤية واضحة.

وبيّن ممثل الوزارة أن موضوع مشروع القانون يندرج في إطار المخطط التنموي 2023-2025 وسيساهم في دفع نسق التنمية بولاية الكاف باعتباره يرمي إلى تحسين ظروف العيش متساكني الجهة

من خلال تطوير البنية التحتية والرفع من الدخل العائلي لمتساكني المناطق الريفية وتحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب وتهيئة المسالك الفلاحية، إضافة إلى الإحاطة الفنية بالهياكل المهنية الفلاحية وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وترشيد استغلالها.

وتعرّض السيد المندوب الجهوي للفلاحة بالكاف لضعف مؤشرات التنموية الجهوية بولاية الكاف وارتفاع نسبة الفقر ونسبة البطالة وضعف نسبة التزود بالماء الصالح للشراب وتدني مردودية الأراضي الفلاحية وتشتتها وضعف النسيج الاقتصادي الجهوي الذي يرتكز على قطاعي الفلاحة والمواد الإنشائية. كما استعرض عوامل الحماية المسبقة للسد الجديد على وادي تاسة وتطوير البنية التحتية وتحسين الإنتاج.

وبيّن أن هذا المشروع يشمل 27 عمادة موزعة على 5 معتمديات (القصور، الدهماني، السرس، الكاف الشرقية ونبر) وينتفع به حوالي 53000 ساكن ويهدف للحد من سيلان مياه الأمطار.

وقدّم السيد المندوب الجهوي للفلاحة بجهة الكاف معطيات حول مكونات المشروع. حيث أفاد بخصوص حماية الأراضي الفلاحية من الانجراف والترسبات سيتم إحداث مصاطب ميكانكية على مساحة 8000 هك وإحداث أشرطة حجرية على مساحة 1400 هك وإحداث منشآت من القابيون (حوالي 40000 وحدة) وتنمية الأشجار المثمرة على مساحة 5000 هك وتنمية المراعي على مساحة2000 هك. وبيّن بالنسبة التهيئة المائية الفلاحية أنه سيتم تهيئة مناطق سقوية قديمة على مساحة 510 هك وإحداث مناطق سقوية جديدة على مساحة 500 هك. وفي ما يتعلق بالتزود بالماء الصالح للشرب فسيتم إحداث 18 بئر عميقة وإحداث شبكات جديدة للتزود بالماء الصالح للشرب لفائدة حوالي 9000 ساكن وإعادة تهيئة شبكات للتزود بالماء الصالح للشرب لفائدة 9000 ساكن والتأطير والإحاطة الفنية لحوالي 40 مجمع مائي.

كما تعرض لبرنامج تهيئة المسالك الفلاحية من خلال تهيئة وتعبيد 41 كم من المسالك الفلاحية وحماية السهول الكبرى من الفيضانات من خلال جهر مجاري الأودية على طول 38 كم. واستعرض كذلك برنامج تنمية الغابات من خلال إعادة تهيئة المنبت الغابي وتهيئة أبراج لمراقبة الحرائق وأشغال تشجير غابي على مساحة 200 هك وإحداث 5 خزانات مياه للتوقي من الحرائق.

واستعرض برنامج تطوير المنظومات الفلاحية وتعزيز سلاسل القيمة والتشجيع على بعث المشاريع المدرة للدخل والذي يتمثل في تكوين وتأطير الشركات التعاونية ومجامع التنمية في القطاع الفلاحي واقتناء تجهيزات لفائدة تعاونيات ومجامع تنموية في قطاع الفلاحة وتشجيع المشاريع الصغرى والأنشطة المدرة للرزق.

وبخصوص دعم وحدة التصرف في المشروع، بيّن أنه سيتم الإحاطة الفنية لوحدة التصرف في المشروع عن طريق انتداب مكاتب دراسات ومكاتب مراقبة أشغال والتدريب وتنمية قدرات الإطارات العاملين في المشروع واقتناء وسائل نقل وتجهيزات ومعدات إعلامية ومكتبية لفائدة المشروع.

كما تعرّض لإجراءات الاستعداد لانطلاق المشروع بخصوص برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية وبرنامج المياه وبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية وبرنامج القيادة والمساندة.

وخلال النقاش، تعرض النواب إلى أهمية المشروع الاستثماري موضوع مشروع القانون على المستوى الاقتصادي والاجتماعي واستفسروا عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى تأثيره على مؤشرات التنمية بولاية الكاف. واستوضحوا إن كان المشروع يندرج في إطار وجود خطة تنمية فلاحية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهات أو في إطار تدخل وقتي لمعالجة بعض الإشكاليات المرتبطة بالتنمية الفلاحية.

وتعرضوا لعدد من المحاور التي تهم تطوير البنية الأساسية بهدف الحد من فيضان بعض الأودية ومجاري المياه وتحسين التزود بمياه الشرب من خلال إحداث السدود. وتساءلوا في المقابل عن إمكانية تعارض مكونات المشروع المتعلقة بإحداث 18 بئر عميقة مع توجه الوزارة في القضاء على الآبار العشوائية. كما استفسروا حول التقدم في إنجاز عدد من المشاريع المتعلقة بالتهيئة المائية الفلاحية وتهيئة المسالك الفلاحية وإصلاح المراعي وتطوير مختلف المنظومات الفلاحية ببعض المناطق الداخلية.

وفي ردودهم، أوضح ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ مشروع التنمية الفلاحية المندمجة في حوض وادي تاسة يتكون من قسمين: يتثمل القسم الأول في مشروع بناء السد وهو في مرحلته الأخيرة من التصفية العقارية وسيتم قريبا إطلاق طلب العروض لاختيار المقاول والانطلاق في مرحلة الإنجاز، ويتمثل القسم الثاني وهو موضوع مشروع هذا القانون في حماية هذا السد في إطار تهيئة شاملة لمجاري الأودية والأراضي الفلاحية المحاذية للسد، مؤكدين أهمية هذه الأشغال في الحد من الانجراف وكمية الترسبات التي تمثل خطرا على مستقبل هذا السد باعتبار أنّ عملية جهر وتنظيف السدود تتجاوز عملية تعويضها بسدود جديدة من حيث الكلفة والجدوى.

وجدّدوا تأكيدهم على الأثر الإيجابي للمشروع ومساهمة الفعالة في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية الكاف التي تعتبر دون المعدل الوطني.

وأفادوا أنّه تمّ إنجاز كل الدراسات اللازمة من قبل مكاتب دراسات مختصة وأوضحوا أنّ وزارة الاقتصاد والتخطيط وكذلك الجهات المانحة لا يمكنها النظر في مشروع تنموي دون استيفاء كل الشروط من حيث إعداد دراسة الجدوى ودراسة المؤثرات والمؤشرات المتعلقة بهذه المشاريع التنموية.

وبيّنوا أن البرامج والمشاريع التنموية بمختلف الجهات يتم برمجتها بناء على تخطيط استراتيجي ورؤية شاملة وواضحة وعرّجوا على استراتيجية مياه 2050 التي تمت بلورتها بطريقة تشاركية مع الأطراف المعنية و التي تتضمن حلولا لكل الإشكاليات التي تواجه قطاع المياه في تونس خاصة تلك المتعلقة بالحد من تأثير التغيرات المناخية على البلاد وتعديل التوازن بين العرض والطلب وتأمين مياه الشرب والمياه الموجه للقطاعات الاستراتيجية التي تعمل على الأمن الغذائي وإقامة السدود والآبار العميقة ومحطات تحلية المياه الجوفية ومياه البحر ومحطات معالجة المياه المستعملة.

وبخصوص موضوع التصدي إلى ظاهرة انتشار الآبار العشوائية، أفادوا بأنه تمت إحالة حوالي 151 محضر مخالفة إلى دائرة القضاء ولم يتم تمكينهم من استغلال هذه الآبار. مشيرين في هذا الإطار إلى علاقة هذا السد بوادي مجردة حيث أنّ فائض المياه سيتم تحويلها إلى وادي مجردة من أجل تنمية المناطق المجاورة.

وأوضحوا أن التوجه نحو تكثيف زراعة أشجار الزيتون واللوز يعزى أساسا إلى أهمية عائدات هذه الغراسات وكذلك قدرتها على التأقلم مع التغيرات المناخية وخاصة النقص الكبير في كميات المياه، مؤكدين في هذا الصدد الحرص على توظيف نتائج البحث العلمي في اختيار أصناف هذه الغراسات حسب الخصائص الطوبوغرافية والعوامل المناخية التي تميز المناطق.

وبخصوص خطة تنمية المراعي، أفادوا أنّها تندرج ضمن معاضدة مجهود الدولة للتصدي إلى معضلة الأعلاف مثمنين في هذا الإطار مبادرة إحداث الديوان الوطني للأعلاف، كما أشاروا إلى التوجه نحو الزراعات البديلة من خلال جمع النباتات العلفية الأكثر تأقلما مع التغيرات المناخية والعمل على إكثارها من أجل تغيير نمط الاستغلال الفلاحي بهذه المناطق.

وبالنسبة إلى ارتفاع تكاليف تهيئة المسالك الفلاحية، بينوا أن ذلك ناتج عن اعتماد طريقة تجهيز حديثة باعتبار أنّ الطريقة التقليدية البسيطة لتجهيز المسالك لا يمكنها الصمود أمام الظواهر المناخية الصعبة.

وقررت اللجنة في خاتمة أعمالها الموافقة على مشروعي القانونين بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري